الأمم المتحدة

E/C.19/2019/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 February 2019
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الثامنة عشرة

نيويورك، ٢٢ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

المستجدات المتعلقة بالشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

يقدم هذا التقرير ما استجد من تطورات بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من منظور الشعوب الأصلية. ويضطلع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بوصفه هيئة خبراء تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدور هام في تقديم مشورة الخبراء بشأن كيفية كفالة صون حقوق الشعوب الأصلية وإعمالها على نحو فعال أثناء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويحدد المنتدى الدائم، في هذا التقرير، العناصر الرئيسية لقرار الجمعية العامة ١٥٦/٧٣ بشأن حقوق الشعوب الأصلية ولأنشطة ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، بما يشمل لمحة عامة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول الأعضاء التي تضمنت إشارات إلى الشعوب الأصلية. ويتضمن التقرير في ختامه إشارة إلى النقاط الرئيسية من التقارير العالمية عن التنمية المستدامة والشعوب الأصلية، وأفكارا بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“.

* E/C.19/2019/1.

210219 190219 19-01785 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها البالغ عددها ١٧ هدفا وغاياتها البالغ عددها ١٦٩ غاية، برنامج تحول عالمي طموح. وتتضمن الخطة ست إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية، بما في ذلك الالتزام بمضاعفة الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين من أفراد الشعوب الأصلية (الغاية ٢-٣) والالتزام بضمان تكافؤ سبل الحصول على التعليم لأطفال الشعوب الأصلية (الغاية ٤-٥). وأعربت الدول الأعضاء أيضا، في الخطة، عن التزامها القوي بتمكين الشعوب الأصلية وإشراكها في تنفيذ الأهداف، وشجعت على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في تحقيقها، بما في ذلك على الصعيد الوطني، والاستفادة من مساهمات الشعوب الأصلية في تلك الاستعراضات (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٧٩). وبالإضافة إلى الإشارات المحددة إلى الشعوب الأصلية، فإن الخطة تتضمن تعهدا أساسيا بألا يخلف الركب أحدا وراءه وبالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. وبالتالي فإن شواغل الشعوب الأصلية تنطبق أيضا على مختلف جوانب الخطة. وقد ورد تكليف بإعداد تقرير عن مستجدات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من منظور الشعوب الأصلية في تقرير الدورة السابعة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (E/2018/43).

٢ – ويشكل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إطارا للمعايير الدنيا لبقاء الشعوب الأصلية في العالم وكرامتها ورفاهها وحقوقها، ويتيح خريطة طريق لإدماج حقوق الشعوب الأصلية في إطار تنمية مستدامة منصفة وقائمة على المشاركة، محورها الإنسان.

٣ – والمنتدى الدائم هيئة خبراء تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي دورا رئيسيا في ضمان ترسيخ حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم هذا التقرير متابعة لما استجد من تطورات تتعلق بالشعوب الأصلية وخطة عام ٢٠٣٠ التي أعدت للدورة السابعة عشرة للمنتدى (E/C.19/2018/2). ويتضمن إسهامات فنية من المنتدى الدائم في الاستعراضات المواضيعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده عام ٢٠١٩ برعاية من المجلس والجمعية العامة.

ثانيا – الثغرات والتحديات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤ – دأب المنتدى الدائم، بصفته هيئة استشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قضايا الشعوب الأصلية، على إدراج النظر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باعتباره بندا دائما في جدول أعمال دوراته السنوية. كما أن الكثير من المسائل التي يجري تناولها في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال لها صلة مباشرة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥ – وقدم المنتدى الدائم، في التقرير المتعلق بدورته السابعة عشرة، عددا من التوصيات والملاحظات المتصلة بالثغرات والتحديات التي تواجه الشعوب الأصلية فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، وذلك استنادا إلى القضايا الرئيسية المنبثقة عن المناقشات والحوارات التي أجراها فريق الخبراء وركزت على الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد. وكرر المنتدى التأكيد، في تقريره، على أن التحديات التي تواجه تعزيز هذه الحقوق وحمايتها تقع في صميم نضالات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وشدد على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يتأتى دون الوفاء بهذه الحقوق. وعلاوة على

ذلك، فإن ضمان الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد ليس ضروريا فقط من أجل رفاهها، بل أيضاً من أجل التصدي لبعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً مثل تغير المناخ والتدهور البيئي.

٦ - ودعا المنتدى أيضا الدول إلى إدراج الاعتراف بالحقوق العرفية أو بحيازة الشعوب الأصلية لأراضيها ومواردها ضمن الغاية ٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بتركيزها على ضمان الأمن والمساواة في الحصول على الأراضي. وعلاوة على ذلك، كرر المنتدى طلبه إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن يقوم بتفعيل المؤشر المتعلق بالأراضي، بما في ذلك ما يتعلق بتغيير استخدام الأراضي وضمان الحيازة الآمنة للأراضي في الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية. وشدد المنتدى أيضا على ضرورة تعزيز تصنيف البيانات حسب الأصل العرقي فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في عمليات التعداد السكاني لتعكس، على نحو أفضل، أوجه التفاوت في معدل وفيات الأمهات في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وكرر المنتدى الدائم التأكيد على أن البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية لتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي لها أن تدرج الشعوب الأصلية في استعراضاتها وتقاريرها ووفودها، ودعا الدول إلى تقديم تقارير عن الممارسات الجيدة إلى المنتدى في دورته الثامنة عشرة. وأشار المنتدى إلى أن تنفيذ الهدف ٧، المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، يتيح فرصا للشعوب الأصلية، لكنه يضعها أيضا أمام بعض المخاطر. وشجع المنتدى الدول على العمل مع الشعوب الأصلية من أجل وضع مبادئ توجيهية لتنمية الطاقة المتجددة بشكل مسؤول.

ثالثا - قرار الجمعية العامة ١٥٦/٧٣ بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٨ - تناولت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٦/٧٣ بشأن الشعوب الأصلية، الصلة بين خطة عام ٢٠٣٠ والشعوب الأصلية. وأكدت الجمعية مرة أخرى على ضرورة ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، بما في ذلك الشعوب الأصلية، التي ينبغي أن تشارك وتسهم في تنفيذ الخطة وتستفيد منه بدون تمييز. وشجعت كذلك الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لجميع حقوق الشعوب الأصلية أثناء تنفيذ الخطة. وفي ضوء ذلك، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) شجعت الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لجميع حقوق الشعوب الأصلية في سياق الوفاء بالالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعند إعداد خطط العمل والبرامج الوطنية وكذلك البرامج الإقليمية والدولية، وفاءً بالعهد المقطوع بألا يترك أحدٌ خلف الركب وبأن يتم السعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

(ب) شجعت الدول على النظر في تضمين استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتقاريرها الوطنية والعالمية معلومات بشأن الشعوب الأصلية تتناول التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، واضعة في اعتبارها

الفقرتين ٧٨ و ٧٩ من الخطة، وشجعت الدول أيضا على أن تجمع بيانات مصنفة لقياس التقدم المحرز وأن تكفل ألا يترك أحد خلف الركب؛

(ج) شجعت الدول على أن تقوم، وفقا لسياقاتها وخصائصها الوطنية ذات الصلة، بجمع ونشر بيانات مصنفة بحسب الأصل العرقي والدخل ونوع الجنس والسن والعرق والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي أو غير ذلك من العوامل، حسبما يكون مناسبا، من أجل رصد وتحسين آثار سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية الرامية إلى تحسين رفاه الشعوب الأصلية وأفرادها، ومكافحة العنف والتمييز بأشكاله المتعددة والمتقاطعة الموجهين ضدهم والقضاء عليهما ودعم العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠؛

(د) أكدت ضرورة تعزيز التزام الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة بتعميم مراعاة تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها في سياسات وبرامج التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وشجعتها على إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الشعوب الأصلية في السعي إلى تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) دعت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إلى إيلاء الاعتبار الواجب، كل في إطار ولايته، لحقوق الشعوب الأصلية، فيما يتصل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

رابعا – رصد التقدم الذي تحرزه الشعوب الأصلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩ – على نحو ما أوصى به المنتدى الدائم وأذن به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٧، عُقد اجتماع فريق خبراء دولي في نيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن موضوع ”التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية“. وفي التقرير الصادر عن الاجتماع (E/C.19/2018/7)، أشار الخبراء إلى عدم وجود أي مؤشر يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، رغم أن أهداف وغايات التنمية المستدامة تتضمن ست إشارات صريحة إلى الشعوب الأصلية، بما في ذلك الهدف ٢-٣، المتعلق بالالتزام بمضاعفة الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين من الشعوب الأصلية، والهدف ٤-٥ المتعلق بضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم لأطفال الشعوب الأصلية. وأشاروا أيضا إلى أن حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والتنمية وفي أراضيها وأقاليمها ومواردها، على النحو المكرس في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. وتحتل هذه الحقوق أيضا مكانة مركزية في الغايات الرئيسية الأخرى لخطة عام ٢٠٣٠ المتصلة، في جملة أمور، بالقضاء على الفقر، وضمان التمتّع بأنماط عيش صحية، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع. وتكتسي الغاية ١-٤ أهمية خاصة، إذ تتضمن دعوة إلى ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في امتلاك الأراضي والموارد الطبيعية والتصرّف فيها.

١٠ – وأشار الخبراء كذلك إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مترسخة بشكل جلي في حقوق الإنسان، وربطوا إحلال السلام بتحقيق التنمية. وشددوا على أهمية تسليط الضوء على هذه الروابط في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام الإعلان أداةً للتنفيذ. وتحقيقا لهذه الغاية، أشاروا

إلى أن فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية أداة هامة لتسليط الضوء على حقوق الشعوب الأصلية، عبر الحوارات المتعلقة بالسياسات الوطنية، ولتنمية القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، عبر أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقدم الخبراء عددا من التوصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء والمنتدى الدائم ومنظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز مشاركة وإدماج الشعوب الأصلية وأولوياتها الإنمائية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

ألف – المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨

١١ – في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، أجري استعراض متعمق للتقدم المحرز بشأن ستة من أهداف التنمية المستدامة، هي: الهدف ٦، المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛ والهدف ٧، المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ والهدف ١١، المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية؛ والهدف ١٢، المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والهدف ١٥، المتعلق باستخدام النظم الإيكولوجية البرّية على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛ والهدف ١٧، المتعلق بالشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي يجري استعراضه سنويا. وشارك ممثلو الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، كما فعلوا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وكان المنتدى الدائم ممثلا بأحد نواب الرئيس، تارسيلا ريفيرا زيا.

١٢ – وفي إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، عقدت شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة اجتماعات لأفرقة الخبراء الدولية بهدف دراسة مجموعة الأهداف قيد الاستعراض من الناحية المواضيعية. وارتُأي بأن الهدف ١٥، الذي يتناول الحفظ والاستخدام المستدام للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك وقف التصحر وتدهور الأراضي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض، له أهمية بالنسبة للشعوب الأصلية. وأقر المشاركون في الاستعراض بأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا الهدف لها تأثير مباشر في حياة ورفاه العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي غالبا ما يُنظر إليها على أنها مستبعدة أو مهمشة أو معرضة للتخلف عن الركب. وأشير أيضا إلى أن الشعوب الأصلية تقطن وتدير نحو ٢٢ في المائة من سطح الأرض، وهي مناطق تشكّل مجتمعة ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي لكوكب الأرض، وأشير كذلك إلى أن حقوق حيازة الأراضي فيما يتعلق بالغابات والمراعي والمزارع غير واضحة، وهو ما يشجع فعليا على الاستغلال عوض الإدارة المستدامة والاستثمارات طويلة الأجل. ومن المجالات الرئيسية لدعم آليات التنفيذ والشراكات تعزيز منظمات المنتجين ومجموعات الشعوب الأصلية لكفالة حصولها على المعلومات والحقوق والمدخلات الجيدة واستفادتها من التكنولوجيات والممارسات الجديدة والتمويل والأسواق، وإشراك المجتمعات المحلية بالاستناد إلى المعارف التقليدية والتشجيع على إدراج النساء والسكان الأصليين[(١)].

(١) انظر:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/200087.8_Formatted_Background_NoteSDG_15.pdf.

١٣ - وأشارت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الموجز الذي أعدته عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨[٢]، إلى أن فئات معينة من السكان، بما في ذلك الشعوب الأصلية، لا تزال هشة ومعرضة للتخلف عن الركب. وأشارت إلى البيانات التي أدلى بها العديد من المشاركين، الذين كرروا التأكيد على أن الشعوب الأصلية تعاني أيضا أكثر من غيرها من عدم الاعتراف بحقوقها في بعض البلدان، وأن إجراء مشاورات هادفة غالبا ما يشكّل الاستثناء لا القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية، ما زالت معرضة للإهمال، ولا تحصل على الخدمات الأساسية، وتواجه عقبات هيكلية أو اقتصادية، أو تعاني من القمع السياسي بسبب نزوع بعض الجهات إلى تفضيل الربح المادي على مصلحة السكان، وهي مسألة حُدّدت على أنها إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - وأشارت الرئيسة، في تقريرها الموجز، إلى أن العديد من المشاركين يتفقون على أن تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية، سيتطلب في جملة أمور جمع المزيد من البيانات وتحسين جودتها، فضلا عن تحسين استخدام البيانات الموجودة؛ وأن التكامل بين المعارف الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية أمر مهم؛ وأنه ينبغي إدماج معارف الشعوب الأصلية على نحو أكمل في العلوم المتعددة التخصصات. وشدّدت أيضا على ضرورة أن تقوم الحكومات والمجتمعات المحلية بالتشاور مع الشعوب الأصلية والتواصل معها بشأن إدارة الموارد المائية. ولاحظت كذلك أن العديد من المشاركين شددوا على ضرورة كفالة عدم إغفال القيّمين على النظم الإيكولوجية البرية في تنفيذ الهدف ١٥، وعلى ضرورة تمكين المرأة الريفية، واحترام حقوق الشعوب الأصلية ومعارفها، وإشراك الشباب والفئات المهمشة الأخرى في التخطيط والتنفيذ من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للموارد.

١٥ - وأثيرت قضايا الشعوب الأصلية في مناسبة جانبية بعنوان ”الاستفادة من المعارف التقليدية للشعوب الأصلية“، نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشاركت في رعايتها البعثة الدائمة لكندا. وجمعت هذه المناسبة، التي عُقدت في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، ممثلين عن الشعوب الأصلية والدول الأعضاء من أجل تعميق الفهم بشأن مساهمة المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في تحقيق الهدف ١٥. وقدّم المتكلمون أمثلة عن معارف للشعوب الأصلية تُستخدم في توفير الطاقة النظيفة والمستدامة لمجتمعات الشعوب الأصلية في ماليزيا، ورصد الأحياء البرية في صحراء كالاهاري، وإدارة الغابات على نحو مستدام في كينيا. وبالإضافة إلى إيضاح الدور الحاسم للمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في تحقيق الهدف المذكور، حدّد المشاركون في حلقة النقاش التحديات التي تعوق الاعتراف بقيمة المعارف التقليدية وإمكانية تسخيرها لخدمة المجتمعات ككل والبيئة.

١٦ - ونظّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، مؤتمرا صحفيا بعنوان ”هو تُحترم حقوق الشعوب الأصلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟“ وشملت قائمة المتكلمين أحد أعضاء المنتدى الدائم، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وأحد ناشطي السكان الأصليين بالولايات المتحدة الأمريكية. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا بدعم تنسيق جهود تنظيم ركن إعلامي خاص بأهداف التنمية المستدامة بعنوان ”الشعوب الأصلية وخطة عام ٢٠٣٠“، وهي مناسبة استرعي الانتباه من خلالها إلى الحاجة المستمرة لإدراج حقوق الشعوب

(٢) انظر:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/205432018_HLPF_Presidents_summary_FINAL.pdf.

الأصلية في خطة التنمية العالمية. وتضمّن الركن الإعلامي العديد من ممثلي وناشطي الشعوب الأصلية وهم يتكلمون في مجموعة متنوعة من المواضيع. وبُثّت وقائع المناسبتين معا مباشرة عبر فيسبوك.

باء - الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨

١٧ - في عام ٢٠١٨، أشارت عشر دول من أصل ٤٦ دولة عضوا إلى الشعوب الأصلية في استعراضاتها الوطنية الطوعية. وأُدرجت هذه الإشارات بطرق مختلفة، على النحو المبين أدناه.

١٨ - ذكر العديد من الدول الأعضاء بإيجاز الجهود الرامية إلى التصدي لأوجه عدم المساواة التي تعاني منها الشعوب الأصلية، التي أشير إليها أيضا باستخدام مصطلحات أخرى، مثل الأقليات والأقليات العرقية وشعوب المرتفعات. وفي إطار الهدف ١٠، أشارت إكوادور في تقريرها إلى ما تبذله من جهود للقضاء على الجوع من خلال مبادرات السيادة الغذائية، وما تقوم به لتحسين سبل حصول الشعوب الأصلية على تعليم جيد. وعلى سبيل المثال، تقدم إكوادور حوافز لمزارعي الشعوب الأصلية الذين يلتزمون طوعا بإنتاج الغذاء وبحفظ غاباتهم الطبيعية وحمايتها. وأبلغت إكوادور أيضا عن تحسن سبل استفادة الشعوب الأصلية من التعليم الثانوي، وعملت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع شباب الشعوب الأصلية لتحديد المشاكل التي يواجهها مراهقو الشعوب الأصلية وأطفالها.

١٩ - واعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بما تعاني منه المجموعات الإثنية التي تعيش في المجتمعات المحلية الجبلية النائية من أوجه اللامساواة في التعليم والصحة، ونظرت في إمكانية إرساء نظام لرصد الفقر وتعزيز حقوق المرأة عن طريق الولاية التي يضطلع بها اتحاد لاو النسائي، بوصفه جهة تمثل كل المجموعات الإثنية. واعترفت ناميبيا بأوجه عدم المساواة بين سكان المناطق الريفية والحضرية، مشيرة إلى ارتفاع عدد الأقليات التي تعيش في المناطق الريفية وتعاني من معدلات فقر مرتفعة.

٢٠ - وأشارت المكسيك في تقريرها إلى أوجه عدم المساواة الناجمة عن التمييز السابق ضد الشعوب الأصلية، وشددت على ضرورة تركيز الجهود على أهداف معينة تتعلق بالحد من الفقر، وضمان الحصول على التعليم، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة. وعلى سبيل المثال، يفيد التقرير بأن برنامج البنى التحتية للشعوب الأصلية قد قلّص حجم الأعمال المتأخرة فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في مجتمعات الشعوب الأصلية؛ ونتيجة لذلك، فإن ٨٧,٢ في المائة من الأسر المعيشية للشعوب الأصلية لديها الآن مياه صالحة للشرب و ٧٣,١ في المائة منها تستفيد من خدمات الصرف الصحي.

٢١ - وأشارت باراغواي في تقريرها إلى عدة مبادرات لتعميم مراعاة مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة في الشراكات المؤسسية مع الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، فإن معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية منكَبٌّ على إعداد خطة عمل وطنية تسترشد بها جميع المؤسسات في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالشعوب الأصلية. وعقد المعهد وشركاء آخرون عدة اجتماعات وطنية لإقرار بروتوكول الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، بما في ذلك اجتماع عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بحضور ١٠٠ زعيم من زعماء سبعة شعوب أصلية بهدف تحويل خطة العمل إلى سياسة عامة للدولة.

٢٢ - أما سري لانكا، فهي بصدد صياغة دستور جديد قد يتضمن إشارات إلى إقرار حقوق المجتمعات الإثنية. ولديها أيضا سياسة وطنية جديدة للإدماج الاجتماعي تعزز التعددية الثقافية. وأدرجت أوروغواي في تقريرها معلومات عن تنفيذ المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية بشأن تيسير الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وعن جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة مجتمعات الشعوب الأصلية على المشاركة في المشروع.

٢٣ - وأشار السودان في تقريره إلى ما يبذله من جهود لإدماج مهارات ومعارف الشعوب الأصلية في التنمية الزراعية، واعترف بالدور الحاسم للمجتمعات المحلية في جميع العمليات الموجهة نحو إحلال السلام وتسوية النزاعات. وعلى سبيل المثال، أشار السودان إلى نظام الإدارة الأهلية باعتباره شكلا فعالا من أشكال الحكم المحلي يؤدي دورا أساسيا في إحلال السلام وتسوية النزاعات من خلال القانون العرفي. ويتولى نظام الإدارة الأهلية أيضا إدارة تخصيص الأراضي واستعمالها، وإقامة العدل، وتسوية المنازعات، وتمثيل الحكومة.

٢٤ - وأفادت أستراليا، وهي تشير إلى أهمية جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالنسبة للشعوب الأصلية، بأنها تتبع نُهجا عملية إزاء الأهداف الإنمائية للألفية تشمل المنظومة ككل. وعلى سبيل المثال، قامت أستراليا، اعترافا منها بما تتمتع به الشعوب الأصلية من خبرات في إدارة الموارد التقليدية، بتعزيز الشراكات بين الشعوب الأصلية ومشاريع صندوق خفض الانبعاثات، وهو ما أثمر عن خفض الانبعاثات بأكثر من ١,٥ طن وتوفير أكثر من ٣٠٠ فرصة عمل في السنة لأبناء الشعوب الأصلية على مدى عشر سنوات.

٢٥ - وسلّطت كندا الضوء على المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية في مختلف أجزاء التقرير الذي قدمته، مشدّدة على أن بناء البلد لمؤسسات قوية ومناسبة ثقافيا ليس جزءا أساسيا من الطريق نحو المصالحة مع الشعوب الأصلية فحسب، بل هو أيضا شرط مسبق لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وعلى وجه الخصوص، فقد أنشأت كندا هيئة رسمية لاستعراض القوانين والسياسات والممارسات ذات الصلة، بما يساعد في كفالة وفائها بالالتزامات الدستورية للبلد فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وكندا هي البلد الوحيد الذي أشار إلى تقرير المصير في الاستعراض الوطني الطوعي.

٢٦ - ورغم تركيز معظم البلدان على وضع سياسات وبرامج محددة الهدف لفائدة الشعوب الأصلية، فقد انخرط بعضها أيضا في شراكات فعلية مع الشعوب الأصلية لتصميم هذه السياسات والبرامج وتنفيذها. ومع أن تقارير البلدان التي ذكرت الشعوب الأصلية تضمنت العديد من المؤشرات الإيجابية، فإن معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية لم تتناول أولويات هذه الشعوب وحقوقها وشواغلها بما يكفي.

جيم - التقارير العالمية عن التنمية المستدامة

٢٧ - أكد الأمين العام، في تقريره عن دعم إقامة مجتمعات قادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية (E/2018/61)، أنه على الصعيد العالمي، تدير فئات من قبيل أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن بينهم الرعاة والشعوب الأصلية، نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية، مع كونهم من بين أشد الفئات تأثّراً بتأثيرات تغيُّر المناخ، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي. وأشار أيضا إلى أن من الأهمية بمكان أن هذه الفئات غالبا ما تكون مستودعات لنظم معرفية ثرية ومتنوعة ومتجذرة محليا، وأن

من اللازم تهيئة بيئة مؤسسية وسياساتية تمكّن هذه الجهات من الإسهام في تحسين الاستدامة الأوسع نطاقا للمجتمعات (الفقرة ٦٢).

٢٨ - وفي مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها المساهمة المقدمة من الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة (E/HLPF/2018/2/Add.4)، تضمّن موجز الدورة والرسائل الرئيسية الصادرة عنها تأكيدا على ضرورة تعزيز الحقوق في ملكية الموارد من الأراضي والانتفاع منها والنهج التشاركية لإدارة الأراضي والمياه العذبة والغابات والتنوع البيولوجي. ووفقا للتقرير، من المهم للغاية تعزيز وصول ومشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفئات المختلفة، بما في ذلك النساء والشباب، باعتبار ذلك أمرا أساسيا لضمان التقاسم العادل للمنافع وعدم ترك أحد خلف الركب. ويتعين على البلدان بالتالي تعزيز إدارتها للأراضي، بما في ذلك نظم حيازة الموارد، من أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة الاستحواذ على الأراضي (الفقرة ٦٦).

٢٩ - وأعدّت المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية المعنية بالتنمية المستدامة موجزا تقنيا للسياسات بشأن الهدف ١٥ لتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بعنوان ”الأدوار الأساسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الوفاء بالالتزامات العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي“[٣]. وفي الموجز الذي أعده برنامج شعوب الغابات، أكدت المجموعة الرئيسية أن التنوع البيولوجي والثقافي يعززان القدرة على مجابهة التغيرات الاجتماعية والبيئية والمناخية، وأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تؤدي دورا هاما في حفظ التنوع البيولوجي وفي الاستخدام المستدام. وأعدت المجموعة الرئيسية أيضا، بإسهامات من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، ورقة إحاطة بشأن الطاقة المستدامة والشعوب الأصلية[٤]، مسلِّطة الضوء على حرمان الشعوب الأصلية من الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وعلى أن مشاريع كبيرة للطاقة المتجددة كثيرا ما تنفَّذ على أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية دون إجراء مشاورات فعلية مع الشعوب المعنية ودون موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة. وأعدت أيضا ورقة معلومات أساسية عن الطاقة المتجددة والشعوب الأصلية فيما يتعلق بالشراكة الصحيحة في مجال الطاقة[٥]، بتمويل من ”مؤسسة أوك“ (Oak Foundation)، مع التركيز على أنماط التقدم والاستثمار في الطاقة المتجددة، وما يطال مجتمعات الشعوب الأصلية من آثار سلبية ناجمة عن سوء تخطيط مشاريع الطاقة المتجددة، وإمكانية تولي الشعوب الأصلية زمام المبادرة في مجال الطاقة المتجددة.

(٣) متاح على الرابط التالي www.indigenouspeoples-sdg.org/index.php/english/all-resources/ipmg-position-papers-and-publications/ipmg-submission-interventions/95-the-central-roles-of-indigenous-peoples-and-local-communities-in-achieving-global-commitments-on-biodiversity/file.

(٤) متاحة على الرابط التالي www.indigenouspeoples-sdg.org/index.php/english/all-resources/ipmg-position-papers-and-publications/ipmg-submission-interventions/83-doing-it-right-sustainable-energy-and-indigenous-peoples/file.

(٥) متاحة على الرابط التالي www.indigenouspeoples-sdg.org/index.php/english/all-resources/ipmg-position-papers-and-publications/ipmg-submission-interventions/93-renewable-energy-indigenous-peoples/file.

دال – تأملات بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩: ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“

٣٠ – سينظر المشاركون في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، المقرر عقده برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٩، في موضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“، وسيستعرضون أيضا أهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تطوع ٥١ بلدا، بما في ذلك عشرة بلدان شاركت في السابق، لتقديم استعراضات وطنية. وسيجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يُعقد برعاية من الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتتصل جميع الأهداف قيد الاستعراض بشواغل الشعوب الأصلية، التي غالبا ما تعاني من الكثير من أوجه عدم المساواة، بما يشمل الفقر والتهميش، وغالبا ما تتعرض للإقصاء وتتخلف عن الركب بالمقارنة مع غيرها من فئات المجتمع.

٣١ – وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، سلمت الدول الأعضاء بأهمية التعليم في تمكين الأطفال وضمان رفاههم، وبحق الشعوب الأصلية في إقامة نظمها ومؤسساتها التعليمية والسيطرة عليها وتوفير التعليم بلغاتها، بما يتلاءم مع أساليبها الثقافية للتعليم والتعلم (المادة ١٤؛ انظر أيضا الهدف ٤). ولذلك، فمن المهم أن الجمعية العامة أعلنت عام ٢٠١٩ سنة دولية للغات الشعوب الأصلية، بناء على توصية من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لتوجيه الانتباه إلى الخسارة الحرجة للغات الشعوب الأصلية والتشجيع على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وإحيائها وتعزيزها (القرار ١٧٨/٧١، الفقرة ١٣).

٣٢ – وفي الإعلان، عززت الدول الأعضاء أيضا الفكرة القائلة بأن للشعوب الأصلية الحق في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في مجالات شتى، منها التعليم والعمالة والتدريب المهني والضمان الاجتماعي (المادة ٢١ (١)؛ انظر أيضا الهدف ٨)، وبأن لها الحق الجماعي في أن تعيش في حرية وسلام وأمن بوصفها شعوبا متميزة (المادة ٧ (٢)؛ انظر أيضا الهدف ١٦).

٣٣ – كما أن المشاركين في العديد من اجتماعات أفرقة الخبراء المعقودة على مدى السنوات العشر الماضية قدموا أفكارا ثاقبة بشأن سبل تحقيق التمكين والإدماج والمساواة لصالح الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، كان موضوع النقاش لعام ٢٠١٠ هو ”الشعوب الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية“. وتخللت الاجتماع مناقشات بشأن تجاهل نظام الليبرالية الاقتصادية كنموذج للتنمية ما لدى أبناء الشعوب الأصلية من نظم للحكم ونظم اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وروحية ومعرفية وموارد طبيعية يعيشون عليها من جيل لجيل (انظر E/C.19/2010/14). وبالإضافة إلى ذلك، أُشير في اجتماع عُقد عام ٢٠١٥ إلى أن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تتضمن إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية في أجزاء مختلفة منها، بما في ذلك الغاية ٢-٣ المتعلقة بالإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، والغاية ٤-٥ المتعلقة بالقضاء على التفاوت بين الجنسين وتعزيز فرص التعلم، فضلا عن الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بتمكين الشعوب الأصلية وتوفير تعليم جيد في جميع المستويات على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم (الفقرتان ٢٣ و ٢٥).

هاء – اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن الحفظ وحقوق الشعوب الأصلية

٣٤ – نظّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اجتماع فريق خبراء دولي في موضوع ”الحفظ وحقوق الشعوب الأصلية“. وفي هذا الاجتماع، الذي عُقد في نيروبي، سلط الخبراء الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به الشعوب الأصلية في الحفاظ على البيئة، وعلى ما تتعرض له هذه الشعوب من ضغوط وآثار لا داعي لها من جراء تغير المناخ ومصادرة أراضيها وأقاليمها (الهدف ١٣).

٣٥ – وانطلاقا مما خلصت إليه المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، وبالنظر إلى أهمية المعارف التقليدية وإسهامات الشعوب الأصلية في تخفيف حدة تغير المناخ وتحقيق الاستدامة البيئية، سيكون الموضوع الخاص للدورة الثامنة عشرة للمنتدى الدائم هو ”المعرفة التقليدية: إنتاجها ونقلها وحمايتها“. وستشمل الدورة أيضا مناقشة بشأن الشعوب الأصلية وخطة عام ٢٠٣٠. وسيُعرض تقرير المنتدى على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف تقديم إسهامات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ المقرر عقده عام ٢٠١٩ برعاية من المجلس والجمعية العامة.